تقييم ستراتيجية تخطيط الموازنة المالية لعام ٢٠٠٧

أ.د. نبيل المرسومي
أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة

يمكن القول بأن ستراتيجية الموازنة المالية لعام ٢٠٠٧ قد تمحورت كما جاء في الموازنة حول مسائل عدة منها، تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد العراقي بعدما حرم منها طوال العقود السابقة من خلال زيادة الموارد المالية وشمول العائلات ذات الدخل المحدود بشبكة الأمان الاجتماعي، وكذلك تعديل هيكل التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي بما يؤمن تحسين دخل المتقاعدين من اجل حياة افضل لهم. إضافة إلى زيادة تقديم الخدمات المختلفة بأسعار منخفضة من خلال تحسين الواقع الصحي والخدمات الأخرى. وتقول وزارة المالية بأن اعداد موازنة هذا العام تم على وفق السياقات والآليات من خلال إحصاء كل الإيرادات والنفقات المتوقعة مع السماح بعجز محدود لا يتعدى الحدود المقبولة ولا يوصي بالإسراف لإدارة صندوق النقد الدولي، كما إن هذه الموازنة قد استهدفت تحقيق إصلاح جذري لمشكلات الاقتصاد العراقي وتوفر أرضية للإصلاح الاقتصادي من جهة والإيفاء بتعهدات العراق الدولية مع الحرص على استمرار الدعم الضروري من قبل الدول الصديقة من جهة أخرى.

إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد العراقي يتطلب من بين أمور أخرى رفع مستوى معيشة المواطن العراقي من خلال زيادة متوسط الدخل النقدي مع تثبيت المستوى العام للأسعار أو عدم زيادة دخله النقدي مقابل تخفيض المستوى العام للأسعار وبالذات الأسعار ذات الصلة الحيوية بالمستلزمات المعيشية الضرورية للمواطن العراقي. ويبدو إن الموازنة قد استهدفت الاثنين معاً فمن جهة تم زيادة رواتب صغار الموظفين من الدرجة الحادية عشرة ولغاية الدرجة الخامسة بما يتراوح بين ٥٠–٧٠٪فيما تمت زيادة مبلغ شبكة الحماية الاجتماعي من ٥٠٠ مليار دينار عام ٢٠٠٦ إلى ٩٩٠ مليار دينار عام ,٢٠٠٧ والهدف من ذلك تطوير كفاءة أداء التأمينات الاجتماعية بما يؤدي إلى محاربة الفقر والحرمان وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ولمعالجة الموازنة للبطالة ولشمول أعداد كبيرة بإعانات شبكة الحماية الاجتماعية التي تم تحديد فئاتها حسب عدد أفراد الأسرة الواحدة المشمولة بها والتي تتراوح بين (٥٠ – ١٢٠٪) ألف دينار شهرياً. وفيما يتعلق بمستوى الأسعار فقد استهدفت الموازنة السيطرة على التضخم خلال المدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ وبحدود ١٠٪. إن زيادة مستوى الدخل النقدي للفئات الدنيا للموظفين إنما هي جزء من التعويض عن التآكل الذين تعرضت له القوة الشرائية أو الدخل الحقيقي لهم والناجم أساسا عن الارتفاع الكبير في مستويات التضخم السنوي الذي زاد من ٥٧٪ خلال عام ٢٠٠٧ وبالتالي فان هذه الزيادة في دخول صغار الموظفين إنما تعيدهم إلى ما كانوا عليه أوائل عام ٢٠٠٦ بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار هذا العام، وإذا ما انخفضت الأسعار هذا العام كما مخطط لها في الموازنة فأن هذه الفئة ستحصل على بعض الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، على إن الدلائل كلها لا تشير إلى هذا الاحتمال، وفيما يتعلق بالمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية فأن افتقاد العراق إلى الإحصاءات الدقيقة عن عدد الفقراء وأماكن وجودهم فضلاً عن استشراء الفساد المالي والإداري العراقي حيث يحتل العراق حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية المرتبة ما قبل الأخيرة (بعد هاييتي) في مستوى الفساد، هذه الأمور من شأنها أيجاد معوقات جدية تحول دون وصول مبالغ الحماية الاجتماعية إلى مستحقيها من الفقراء الحقيقيين.

إن رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب أيضا أن يحصل الفرد العراقي على خدمات مختلفة وبأسعار معقولة ومدعومة إلا إن موازنة عام ٢٠٠٧ تعتبر الدعم الحكومي عبئاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة حيث تقوم الحكومة بدعم سلة المواد الغذائية (البطاقة التموينية) ودعم قطاع الخدمات (الكهرباء، الماء، المجاري) والدعم المقدم إلى مدخلات الإنتاج للقطاع الزراعي، وتهدف الستراتيجية الوطنية الى تخفيض الدعم والانسحاب التدريجي من سياسات الدعم ذات التأثير السلبي على مجمل الاقتصاد، وقد بدأ تنفيذ ذلك اعتباراً من موازنة عام ٢٠٠٦ من خلال تخفيض تخصيصات برنامج دعم البطاقة التموينية بنسبة ٢٥٪ من موازنة عام ٢٠٠٥ وسيتم في موازنة عام ٢٠٠٧ اختصار أو تقليص بعض مفردات البطاقة التموينية واعتمادها على المواد الأساسية كالطحين وحليب الأطفال والرز والشاي بما يؤدي إلى تخفيض التخصيصات بما لا يقل عن ١٥٪ وعدم شمول المواطنين من التجار والصناعيين والمقاولين وغيرهم من الشرائح الذين لا تقل دخولهم عن مستوى معين، وفيما يتعلق بالدعم المقدم لاستيراد المشتقات النفطية فقد انخفض في موازنة عام ٢٠٠٧ إلى (٣٠٠) مليون دولار أي ما يعادل (٣٧٨) مليار دينار مخصصة لاستيراد النفط الأبيض فقط أما استيراد المشتقات النفطية الأخرى فسيترك للقطاع الخاص. كان لتخفيض الدعم الحكومي للبطاقة التموينية وزيادة أسعار الوقود في عام ٢٠٠٦ تأثير بالغ السوء على المواطن العراقي لأنه أدى إلى ارتفاع كبير في مستويات التضخم قادت في النهاية إلى تدني نوعية الحياة للإنسان العراقي، ويترك التخفيض الجديد في البطاقة التموينية وتوقف الدعم الحكومي للوقود المستورد كما تشير إلى ذلك موازنة ٢٠٠٧ أثرا كارثياً على المواطن العراقي نتيجة للارتفاع الكبير المتوقع في مستويات الأسعار وبالذات السلع الاستهلاكية، ما سيؤدي في النهاية إلى تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لا إلى رفعها كما تشير إلى ذلك ستراتيجية الموازنة وسيرتفع مستوى التضخم ولن ينخفض كما مخطط له.

وفي سياق ستراتيجية الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الموازنة فأنها تبنى على أساس قيام الحكومة بتشجيع السوق الحرة لتحقيق النمو الاقتصادي وإعطاء دور أساس للقطاع الخاص في إعادة أعمار العراق ومشاركته في عملية التنمية المستدامة من خلال إعادة بناء العراق وتقول هذه الستراتيجية بأنه لتحقيق أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي لابد من نقل مهمة الادارة الحكومية في إطار توفير الخدمات إلى إطار الأشراف والمراقبة والتنظيم وهو ما يؤدي إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتقوية النظام المالي المصرفي وتعزيز دور مؤسسات الحكم وزيادة فاعليتها من خلال تنفيذ وتأسيس وتنفيذ إطار ملائم لقواعد تنظيم النشاط الاقتصادي وسيادة القانون.

أن أي ستراتيجية فاعلة للإصلاح الاقتصادي إنما تنبثق إذا ما أريد لها النجاح من حاجات وواقع واشتراطات البلد نفسه وليس الاعتماد على وصفات جاهزة كالتي يضعها صندوق النقد الدولي لكل الدول التي تضطر من اجل تخفيض أو إعادة جدولة ديونها إلى الأخذ بهذه الوصفة كأساس لاعادة هيكلة اقتصادياتها، وفي ظروف كالتي يعيشها العراق لايمكن الانتقال من الادارة المركزية للاقتصاد إلى اقتصاد السوق عن طريق الصدمة ذات الكلفة الاجتماعية الباهظة. ان الضرورة تقتضي إصلاح الاقتصاد العراقي من خلال تفعيل دور الدولة ليس التنظيمي فقط وإنما الإنتاجي أيضا علماً إن التحول إلى اقتصاد السوق لا يقضي بحيادية الدولة في الاقتصاد وإنما على الدولة العراقية إن تتدخل لاعادة تأهيل مصانعها الضخمة التي تقول عنها الموازنة أنها لا تمتلك معلومات كافية عنها. إن إسناد دور أساس للقطاع الخاص المحلي في تنويع الاقتصاد العراقي يبدو أمرا غير واقعي لا سيما ان الطبقة الرأسمالية المحلية أي فئة رجال الأعمال قد ترك معظمها العراق وبالتالي فالموجود منها في العراق لا يمتلك القدرات والإمكانات في الاستثمار الإنتاجي بما يؤدي الى تطوير وتنمية البلد، كما إن المناخ الاستثماري في العراق غير ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذه الظروف يفرض الواقع الاقتصادي الراهن في العراق إن تضطلع الدولة بدورها الريادي في عملية التنمية الاقتصادية وهذا لا يتعارض إطلاقا مع التوجه نحو اقتصاد السوق حيث هناك دول رأسمالية كبيرة كبريطانيا مثلاً يوجد فيها قطاع عام يمتلك ضمن ما يمتلك مصنعا للشامبو لتشغيل المعوقين كما إن هناك العديد من الدول الآسيوية ومنها كوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة قد حققت تطوراً اقتصادياً مذهلاً من خلال الدور الفاعل للدولة في قيادة التنمية الاقتصادية فيها.

جدول (١)
العجز في الموازنة المالية لعام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦

المفردات	تقديرات ٢٠٠٦	تقديرات ٢٠٠٧	نسبة النمو %
١) إجمالي النفقات	٣٣٩٧٥ر٤٥	٤١٠٥٣ر٥٤	٢٠ر٨
٢) النفقات التشغيلية	٢٧٧٢٠ر٣	٣١٠٠١ر٧١	١١ر٨
٣) المشاريع الاستثمارية	٦٢٥٥ر١٥	١٠٠٥١ر٨٣	٦٠ر٧
٤) الإيرادات	٣٠٢٦١ر٥٤	٣٣٣٨٤ر٥٢	١٠ر٣
٥) العجز	٣٧١٣ر٩١	٧٦٦٩ر٠٢	١٠٦ر٥

جدول (٢)
تقديرات ايرادات الموازنة المالية لعام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦
(مليون دولار)

ت	المفردات	تقديرات ٢٠٠٦	تقديرات ٢٠٠٧	نسبة النمو %	الأهمية النسبية %
١	الإيرادات العامة	٢٨٠٧٠ر٨٧	٣١٠٢٥	١٠ر٥	٩٣
٢	الكمارك (رسم إعادة الأعمار)	٤٠٠	٢٩٣	- ٢٦ر٨	٠ر٩
٣	ضريبة الدخل على الأفراد	٦٠	١٣٤ر١	١٢٣	٠ر٤
٤	ضريبة الدخل للشركات	٩٤٨	١١٩	- ٨٧ر٤	٠ر٤
٥	ضريبة دخل الموظفين	٥٦ر٦٦	١٣٥	١٣٨ر٢	٠ر٤
٦	دخل الفوائد	٤٨ر٦٦	٣٣٥ر٧١	٥٨٩ر٩	١
٧	المنقول من الهيئات والشركات العامة	١٢١ر٠٧	٤١٥ر٨	٢٤٣ر٥	١ر٢
٨	أجور الخدمات	٢٠ر٦	٤١ر٢	١٠٠ر٤	٠ر١
٩	الضرائب والرسوم الأخرى	٣٢٧ر٦٧	٨٣٨ر١	١٥٥ر٨	٢ر٥
١٠	مساهمات التقاعد	٩٦	صفر	- ١٠٠	صفر
١١	ضريبة المكس	١١٢	٤٧ر٦١	- ٥٧ر٨	٠ر١
	المجموع	٣٠٢٦١ر٥٣	٣٣٣٨٤ر٥٢	١٠ر٣	١٠٠

جدول (٣)
تقديرات النفقات حسب القطاعات للموازنة المالية للعراق لعام ٢٠٠٧
(مليون دولار)

ت		تخصيصات عام ٢٠٠٦	تقديرات عام ٢٠٠٧	نسبة النمو%	الأهمية النسبية %
	أولا : قطاع الأمن	٥٣٦١ر٨	٧٣٢٤ر٢٥	٣٦ر٨	١٧ر٨
١	وزارة الدفاع	٣٤٤٢ر٤٧	٤١٤١ر٢٩	٢٠ر٣	١٠ر١
٢	وزارة الداخلية	١٩١٩ر٣٣	٣١٨٢ر٩٦	٦٥ر٨	٧ر٧
	ثانيا : قطاع الصحة	١٠٥٨ر٨٦	١٨١٨ر٤٥	٧١ر٧	٤ر٤
١	وزارة الصحة	١٠٥٨ر٨٦	١٨١٨ر٤٥	٧١ر٧	٤ر٤
	ثالثاً : قطاع التربية والتعليم	١٤٥٨ر٦٦	٢٦٧٦ر٩٩	٨٣ر٥	٦ر٥
١	وزارة التربية	١٠٠٩ر٠٣	١٨٢٠ر٧٢	٨٠ر٤	٤ر٤
٢	وزارة التعليم العالي	٤٤٩ر٦٣	٨٥٦ر٢٧	٩٠ر٤	٢ر١
	رابعاً : قطاع الكهرباء	٨٤٠ر٣٩	١٤٧٤ر٣٤	٧٥ر٤	٣ر٦
١	وزارة الكهرباء	٨٤٠ر٣٩	١٤٧٤ر٣٤	٧٥ر٤	٣ر٦
	خامساً : قطاع النفط	٣٥٨٩ر٩٣	٢٤٥٠ر٧٤	- ٣١ر٧	٦ر٠
١	وزارة النفط	٣٥٨٩ر٣٣	٢٤٥٠ر٧٤	- ٣١ر٧	٦ر٠
	سادساً : تنمية الأقاليم واعمار المحافظات عدا إقليم كردستان	١٩٢٥ر٦١	٢١٤٦ر٥٥	١١ر١	٥ر٢
	سابعاً : بقية القطاعات	١٦٧٦٠ر٢٩	١٨٤١٤ر٣٢	٩ر٨	٤٤ر٩
١	بقية الوزارات	١٦٧٦٠ر٢٩	١٨٤١٤ر٣٢	٩ر٨	٤٤ر٩
	ثامناً : نفقات إقليم كردستان	٢٩٧٩ر٩	٤٧٤٧ر٩	٥٩ر٣	١١ر٦
	المجموع العام	٣٣٩٧٥ر٤٤	٤١٠٥٣ر٥٤	٢٠ر٨	١٠٠ر٠

جدول (٤)
المشاريع الاستثمارية المقترحة لعام ٢٠٠٧
(مليار دولار)

المفردات	تخصيصات عام ٢٠٠٧	الأهمية النسبية %
مشاريع القطاع النفطي	٣٠٠٠	٢٣ر٧
مشاريع تنمية الأقاليم والمحافظات	٣٠٠٠	٢٣ر٧
مشاريع قطاع الكهرباء	١٧٤٥ر٠٥٥	١٣ر٨
مشاريع إقليم كردستان	١٥٧٠	١٢ر٤
المشاريع الأخرى	٣٣٥٠ر٢٥	٢٦ر٤
إجمالي التخصيصات	١٢٦٦٥ر٣٠٥	١٠٠

النتائج الكارثية لإدمان الطفل العراقي على الألعاب النارية

علي كاظم الشمري

لعل اللعب من بين أول الأنشطة التي وعاها الإنسان ومارسها، حتى إن الذات البشرية تكاد تكون مجبولة على ممارسة هذا النشاط، إذ تدل على ذلك الرسومات والصور التي وجدت في الكهوف الأولى. ويعرض بعض علماء الآثار تفسيراً لذلك مفاده: إن الفرد آنذاك لم يكن لديه من وسيلة للتواصل سوى الإيماءات والحركات، ومن هنا جاءت البذور الأولى التي تطورت لتأخذ شكل نشاطات اللهو واللعب. ويجد آخرون تفسيراً آخر بأن اللعب جاء من النشاط الأول للإنسان القديم وهو الصيد وقطف الثمار، والذي كثيراً ما كان يتضمن حركات القفز والمطاردة، وهي الأوجه التي يتضمنها اللعب في الغالب. ثم نلحظ استمرارية المشهد في الحضارات اللاحقة كالفرعونية والأكدية والآشورية، ولكن بصيغ وأنماط أكثر وضوحاً، يظهر فيها اللعب نشاطاً مستقلاً نسبياً سواء لدى الصغار أو الكبار.

كما يلاحظ بعض التباينات بين تلك الحضارات، فاللعب تارة يأخذ صورة تسلق الأشجار و القفز منها و الجري على الأرض، وتارة الاختباء خلف التلال أو الصعود فوق ظهور الدواب والجري بها وغير ذلك. ولعل السبب في تلك الفروقات يعود الى عوامل مناخية وجغرافية وعقائدية تخص كل حضارة. وفي الحضارات الأقرب كالإغريقية والرومانية، تحولت الألعاب من فعاليات للحيوية والترفيه عن النفس، إلى وسائل لإظهار قوة وسلطة الحاكم أمام المجتمع والقوى الخارجية، وهنا تحولت الألعاب الى غايات غير التي وجدت من أجلها، وأصبحت وسائل لتحقيق مآرب اجتماعية وسياسية وعسكرية. إلا إن الوجه الايجابي في هذه الألعاب تمثل في تحولها تدريجياً إلى رياضات لتنمية القدرات البدنية، وهو ما كفل لها الاستمرار الى وقتنا الحالي تحت مسمى الفعاليات الرياضية الأولمبية.

وفي عصرنا الحالي تمثل الألعاب مظهراً سلوكياً واضحاً لدى كل المجتمعات، بالرغم من اتخاذها طابعاً مختلفاً بين مجتمع وآخر بحسب عوامل تتعلق بتراث وثقافة وخصوصية كل مجتمع، لكنها تلتقي في الهدف بكونها مناسبات للترويح عن الذات وتمارس من قبل الغالبية العظمى من الناس على مختلف فئاتهم، ومصدراً للعمل والنشاط للملايين على المستوى التجاري والصناعي والإعلامي الشعبي. وجاء علم النفس منذ تأسيسه ليقر ان اللعب حاجة ضرورية لازمة للنمو النفسي والسلوكي والاجتماعي السليم، حتى إن ذلك جعل اللعب يؤلف سيكولوجية مستقلة ضمن علم النفس. ومازالت الدراسات تؤكد إن الطفل الذي يمارس اللعب يكون أسبق وأكثر تعلماً وتنوعاً في المعلومات والمدركات من الطفل الذي لا يزاول اللعب كثيراً، كما إن الطفل قليل اللعب يرجح أن ينشأ أقل توافقاً وأكثر تعبيراً عن مظاهر الضعف النفسي والاجتماعي من الطفل كثير اللعب. كما يعد الأطباء اللعب أحد (المحكات) لتشخيص العلل المرضية البدنية والعصبية والنفسية، لذا فإن المتخصصين بمختلف علاقاتهم بالموضوع ينظرون بنفس المستوى من الأثر والأهمية الى هذا النشاط.

من كل ما تقدم يتضح لنا أهمية اللعب بوصفه نشاطاً سلوكياً وعلامة فارقة بين الصحة والمرض. ونلحظ في بيئتنا العراقية كما في باقي المجتمعات ازدهاراً في نشاط اللعب، رغم الفارق في النمط والصيغة، والتي أحياناً ما نلتمس لها العذر كمختصين تعلمنا النظر الى الظواهر بأصولها والظروف التي أوجدتها، فالظواهر والمشكلات النفسية والاجتماعية ليست مغلقة، وليست بمعزل عن الجذور والأسباب التي أدت إليها. وملاحظتنا تكمن فيما نراه من أنشطة ونمط ألعاب ساد إلى الحد الذي أصبح معه يشكل مشكلة في الساحة العراقية الملتهبة أصلاً بالمشكلات والأزمات، وهو ظاهرة اللعب بالألعاب النارية أو بما يصطلح عليه دارجاً بـ(الطَرَقات) التي تحدث صوتاً يكاد يقارب صوت الاطلاقة النارية. ففي الوقت الذي نعي فيه إن الطفل والصبي العراقي أضحيا يعيشان في بيئة تعج بضجيج الأعيرة النارية والعبوات الناسفة، وهما يران ويسمعان ويتعرضان يومياً وعلى مدار الساعة لصوت الانفجارات ومظاهر العنف المتعددة المصادر والأوجه، إلا إن ذلك بالوقت نفسه لا يعفينا كمتخصصين من رصد المشكلة في جانبها النفسي والاجتماعي، كما لا يعفي العوائل (الآباء والأمهات)، وكذلك عناصر التربية الأخرى كالمعلم ورجل الدين ورجالات المجتمع من القيام بدورهم وأخذ مسؤوليتهم في التوعية والتوجيه والردع أيضاً عن أي سلوك منحرف ،ومن ذلك سلوك اللعب بالألعاب النارية، فما بالهم لو علموا (استناداً لسجلات بعض مستشفياتنا واطبائنا المختصين) إن غرف الطوارئ تستقبل يومياً بين (٨-١٥) فردا بالمعدل هم ضحايا لحوادث احتراق أو جرح لأطفال أو كبار بسبب تلك الألعاب، وما بالهم أيضاً إذا علموا إن تأثيرها النفسي قد يؤدي إلى الإصابة بشتى أنواع الصدمات وعلى رأسها الصدمات القلبية والدماغية، ويتعاظم هذا الأثر بحسب العمر والحالة ،إذ يصل معدل الخطورة إلى (٧٠٪) لكبار السن بعمر (٦٠-٨٠) سنة، و(٩٠٪) للذين لديهم إصابة سابقة بالذبحة القلبية أو الجلطة الدماغية بمختلف الأعمار.

لذا فالمشكلة واسعة في حدودها وتكاد لا تخلو منطقة منها، ما يستدعي من الجميع التصدي لها كلاً من موقعه. وأوجه ندائي أولاً الى الجهات المسؤولة في وزارات الداخلية والتجارة بمنع التجار في القطاع الخاص من استيراد هذه المواد، فلا بد من إعادة النظر بمسألة الربح على حساب إلحاق الضرر بالناس. كما أتوجه بالنداء إلى مراكز البحوث النفسية والاجتماعية، وإلى وزارة التربية ومنظمات الطفولة وحقوق الانسان والمرجعيات الدينية، للقيام جميعاً بدورهم بالتوجيه والإرشاد للحد من هذه الظاهرة اللا تربوية ومنعها. كما يجدر بالأجهزة الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة القيام بدورها التوعوي الانساني بعرض هذه الظاهرة أمام الجمهور والتنبيه عنها، وإيضاح ما تتسبب فيه من مآس وما يترتب عليها من تبعات تتصل بالتدهور السلوكي لأطفالنا